كلمة السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية
أمام المؤتمر الدولى لتمويل التنمية
مونتيرى – المكسيك

تلقيها نيابة عن سيادته
السيدة/ فايزه أبو النجا
وزيرة الدولة للشئون الخارجية

رجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس

إسمحوا لى بداية باسم السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية أن أعرب عن خالص تقديرنا للسيد الرئيس فيسنتى فوكس وشعب المكسيك الصديق لما بذلوه من جهد كبير لضمان نجاح هذا المؤتمر الهام لتمويل التنمية.

إن هذا الحدث الدولى رفيع المستوى يأتى إستكمالاً لسلسلة من المؤتمرات الدولية الهامة التى عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة خلال العقد الماضى، إلا أن مؤتمر مونتيرى يتميز عن كافة المؤتمرات السابقة لكونه يعالج مشكلة التنمية بصورة متكاملة من منظور التمويل. ولا يخفى أن هذا المدخل هو لب قضية التنمية. ويرتبط مؤتمر مونتيرى ونتائجه إرتباطاً وثيقاً بمؤتمر التنمية المستدامة المقرر عقده فى جوهانسبرج هذا العام.

إن العالم اليوم يشهد تحديات متنامية وغير مسبوقة، يقع العبء الأكبر منها على عاتق الدول النامية، رغم أنها الأقل إستفادة من مكاسب التقدم والتطور الحادثين. ويستلزم هذا تدشين مرحلة جديدة من التعاون الدولى والعمل المشترك تسعى الى توزيع أفضل للفرص والفوائد وتعاون أكبر فى مواجهة الأعباء وتحمل المسئوليات.

وينبغى أن يدرك المجتمع الدولى أن هذه المرحلة الجديدة من التعاون الدولى هى فى صالح كافة الأطراف، لأن الدول المتقدمة لن يمكن لها أن تواصل تمتعها بثمار النشاط الإقتصادى والتقدم التكنولوجى إذا ما ظلت الدول النامية تئن من المصاعب التى تواجهها والمشاكل التى تكبلها.

إن توفير الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية شرط أساسى لنجاحها، وذلك بالتوازى مع تبنى سياسات تعزز من قدرات الدول على الإستفادة من هذا التمويل وتراعى ظروف وأحوال كل دولة على حدة، وكذلك وجود بيئة دولية مواتية ومساندة لجهود الدول النامية. وفى هذا السياق فإننا نرى فى عقد مؤتمر مونتيرى إقراراً من المجتمع الدولى بالحق الثابت لكافة الدول والشعوب فى تحقيق التنمية الإقتصادية بكافة جوانبها، وبمبدأ المسئولية المشتركة فى جهود مكافحة الفقر والمرض وتحقيق حياة افضل لكافة الشعوب.

السيد الرئيس

إن الدول النامية مصرة على أخذ زمام تنميتها فى يدها. وقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً حثيثة من الدول النامية لإجراء عمليات إصلاح إقتصادى شاملة وإعادة تأهيل مؤسساتها وخلق بيئة تشريعية وقانونية جاذبة. ولعل مبادرة افريقيا بطرح المبادرة الجديدة للتنمية فى افريقيا أكبر دليل على ذلك لكونها مُبادرة ذاتية نابعة من الواقع الافريقى وليس من خارجه. وإذا كانت هذه الإجراءات قد بدأت تثمر بشكل إيجابى فى تحسين مستوى معيشة شعوب الدول النامية، فإننا علينا أن ندرك أن عملية التحول والإصلاح تحتاج الى وقت وخبرات نابعة من المحاولة والخطأ، وأن الضغط على الدول النامية للإسراع بوتيرة عملية الإصلاح لن يؤدى إلا الى تعثر تلك الإجراءات وعدم فاعليتها. وعلى المجتمع الدولى وخاصة دوله المتقدمه تحمل مسئوليته والقيام بدوره فى تقديم الدعم الحقيقى لهذه الجهود.

إن هناك مجالاً أمام المزيد من إجراءات الإصلاح الداخلى، ولكنه من اللازم ترك الفرصة مفتوحة أمام الدول النامية، الفرصة نفسها التى كانت متاحة للدول النامية فى فترات الإنتقالية إبان الثورة الصناعية. هذه الفرصة ضرورية لتصميم برامج الإصلاح بما يتفق وظروف وإحتياجات وقدرات مؤسسات الدول النامية. كما أنه من الضرورى أن يتم تهيئة المناخ الدولى بما يجعله مساندا لعملية التنمية فى الدول النامية. وفى هذا الصدد، فقد أتاح مؤتمر مونتيرى الفرصة لمناقشة الكثير من الأفكار والإقتراحات الخاصة بسبل توفير الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية؛

فمن الواضح أنه لا يزال هناك دوراً هاماً للمساعدات الرسمية للتنمية من خلال تحفيز التدفقات المالية الخاصة وتمويل مشروعات غير جذابة للاستثمارات المباشرة لا سيما فى مجال البنية الأساسية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية. ولابد فى هذا الصدد من الإلتزام بالمستويات المستهدفة دولياً للمساعدات الرسمية للتنمية والعمل على زيادة فاعليتها والتخفيف من القيود والمشروطيات المرتبطة بها.

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت تشكل نصيباً رئيسياً من عملية تمويل التنمية، إلا أن ذلك يظل قاصراً عن تلبية إحتياجات الدول النامية طالما ظلت 75% من الاستثمارات الأجنبية متجهة الى الدول المتقدمة فى المقام الأول، وظلت التدفقات المتجهة الى الدول النامية فى نسبتها الضئيلة 25% متركزة فى عدد محدود من الدول.

كذلك فإنه من الضرورى تخفيف عبء المديونية عن كاهل كافة الدول النامية بلا تصنيف من خلال التوصل الى منهج دولى فعال لمعالجة قضية المديونية بشكل جذرى وسريع.

إن أحد أهم المجالات التى سلط عليها مؤتمر مونتيرى الأضواء هو مجال التماسك فى السياسات. ومع الإقرار بضرورة زيادة درجة التنسيق بين المؤسسات الوطنية وسياسات التنمية المحلية، فإن التنسيق والتماسك على المستوى الدولى هو أمر له أكبر التأثير على قدرة الدول النامية على تعبئة الموارد اللازمة لعملية التنمية.

لقد أجمعت معظم الآراء فى مؤتمرنا على أن السياسات التجارية التى تبعها الكثير من الدول المتقدمة تتناقض مع السياسات التنموية والمساعدات التى تقدمها تلك الدول ذاتها ، بل إنها تتناقض مع إلتزاماتها فى إطار قواعد منظمة التجارة العالمية. وأنه فى الوقت الذى يطلب فيه من الدول النامية فتح أسواقها – ليس فقط من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ولكن أيضاً من خلال برامج الإصلاح الإقتصادى مع المؤسسات المالية الدولية – فإن صادرات الدول النامية تظل عاجزة عن النفاذ الى أسواق الدول المتقدمة بسبب القيود والعوائق المفروضة من دعم وعوائق فنية وغيرها، خاصة تجاه صادرات الدول النامية ذات القدرة التنافسية والميزة النسبية كالمنسوجات والمنتجات الزراعية.

وأخيراً، فإن إضفاء طابع الديمقراطية على المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وضمان مشاركة الدول النامية فى عملية إتخاذ القرار ووضع القواعد والمعايير الدولية على قدم المساواة شرط أساسى حتى نضمن أن سياسات تلك المؤسسات تراعى إحتياجات جميع الدول وفى مقدمتها الدول النامية.

السيد الرئيس

إن وثيقة " توافق مونتيرى " إنما تشكل حداً أدنى من توافق الآراء. إلا أن أهميتها تكمن فى كونها نقطة إنطلاق لعمل متواصل على المستوى الدولى يظلله إجماع دولى على أعلى مستوى سياسى لوضع قضية تمويل التنمية على رأس أولويات الأجندة الدولية.

إن على المجتمع الدولى ـ دولاً ومؤسسات ـ أن يضع الأفكار والإقتراحات التى تم طرحها خلال المؤتمر موضع التنفيذ، وأن يراجع الكثير من السياسات المطبقة والتى تتناقض وأهداف تحقيق التنمية والجهود المبذولة فى هذا الصدد.

إن عملية متابعة نتائج مؤتمر مونتيرى هى إختبار حقيقى لمدى عزم المجتمع الدولى ومدى مصداقية الإرادة السياسية على تكاتف الجهود والموارد لإقامة نظام دولى أكثر عدالة وإنصافاً يراعى إحتياجات الدول النامية ، ويساندها فى مواجهة تحديات العولمة والإستفادة من الفرص التى تولدها، بما يضمن لشعوبها الحق المتساوى فى الحياة الكريمة لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن يضمن للجميع ـ المتقدم والنامى ـ إستمرار التقدم والإزدهار.